وإذا جاز لأحمد وهو اسم معرفة علم أن يشبه ب (أركب) وهو فعل نكرة كان أن يشبه اسم سمّى به الفعل في الخبر باسم سمّى به الفعل في الأمر أولى ألا ترى أن كل واحد منهما اسم وأن المسمى به أيضا فعل . ومع ذا فقد نجد لفظ الأمر في معنى الخبر نحو قول ا تعالى : (أسمع بهم وأبصر) وقوله عزّ اسمه (قل مَنْ كان في الضلالة فليمْدُدْ له الرحمنُ مَدّاَ) أي فلَيمدّنّ . ووقع أيضا لفظ الخبر في معنى الأمر نحو قوله سبحانه (لا تُضارّ والدةٌ بِولدها) وقولهم : هذا الهلالُ . معناه : أنظر إليه . ونظائره كثيرة .

فلما كان أفّ كصه في كونه اسما للفعل كما أن صه كذلك ولم يكن بينهما إلا أن هذا اسم لفعل مأمور به وهذا اسم لفعل مخبر به وكان كل واحد من لفظ الأمر والخبر قد يقع موقع صاحبه صار كأن كل واحد منها هو صاحبه فكأن لا خلاف هناك في لفظ ولا معنى وما كان على بعض هذه القربى والشبكة ألحق بحكم ما حُمِل عليه فكيف بما ثبتت فيه ووقت عليه واطمأنت به . فاعرف ذلك .

ومما حذفت لامه وجعل الزائد عوضا منها فرزدق وفر يزيد وسفرجل وسفيريج . وهذا باب واسع